

Distr.: General
29 December 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

النزاع والحق في الغذاء

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فكري

موجز

يبين المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بموجب قراره 19/46، كيف تؤدي مختلف أشكال العنف الكامنة في المنظومات الغذائية إلى إلحاق الضرر بالناس وتوليد ظروف تقضي إلى انتهاكات حقوق الإنسان. ويوضح المقرر الخاص، استناداً إلى المُدخلات التي تلقاها، كيف أن مصالح وهويات مختلفة تواجه أشكال متقاسمة من العنف، مبرزاً أن المنظومات الغذائية لا تنتج الغذاء فحسب، بل تعمل أيضاً على نحو يصب في تضخيم العنف وإنتاجه وجعل الناس أكثر فقراً وضعفاً وتهميشاً.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق⁽¹⁾. ومع ذلك، فإن العالم مليء بالتمييز وعدم المساواة. وقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن مقدار الفتك الذي يمكن أن يسببه التمييز وعدم المساواة⁽²⁾. وخلص المقرر الخاص، إلى جانب آخرين، إلى أن التمييز النظامي واللامساواة الهيكلية سببان جذريان لانتهاكات حقوق الإنسان⁽³⁾.

2- وعادة ما يعالج قانون حقوق الإنسان اللامساواة من خلال التركيز على الأفراد الفقراء أو الضعفاء أو المهمشين. ويؤكد المقرر الخاص، على غرار ما ورد في تقاريره السابقة وفي تقارير حديثة لمكلفين آخرين بولايات، أن قانون حقوق الإنسان يقتضي التدقيق في الكيفية التي يصبح بها الناس فقراء أو ضعفاء أو مهمشين⁽⁴⁾. ما الذي ينتج اللامساواة؟ فاللامساواة الهيكلية ليست حدثاً طبيعياً أو وضعياً شاذاً. إنها نتاج لمنظومات فاعلة، بما فيها المنظومة الغذائية.

3- ولا يمكن إعمال الحق في الغذاء على نحو تام إلا عندما تفهم جميع الجهات الفاعلة المعنية كيف تقضي منظوماتنا الغذائية إلى جعل الناس عرضة للأذى. وقد لاحظ المكلف بالولاية على مر السنين كيف يمكن أن يكون العنف الكامن في المنظومات الغذائية مؤذياً، لا سيما للأشخاص المهمشين والمجتمعات الأصغر والأسر المعزولة والعمال الذين يفتقرون إلى الموارد اللازمة للمساومة والتحرك الجماعيين. وجميع مقدمي الغذاء - سواء تعلق الأمر بوالد أو عامل أو منتج للأغذية على نطاق صغير أو على نطاق واسع - معرضون بوجه خاص للعنف في أوقات الشدة والأزمات. وعندما يكون مقدمو الأغذية عرضة للعنف، تصبح المجتمعات أيضاً عرضة له.

4- وتزايد العنف في المنظومات الغذائية في السنوات الأخيرة بسبب الترابط بين مختلف العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تكون المجتمعات الريفية التي تعاني من فقدان سبل العيش التقليدية والمزارعون الذين يواجهون استيلاء الشركات القوية على أراضيهم أصلاً متأثرين بشدة بتغير المناخ والجفاف. وفي كثير من الحالات، كانت المجتمعات المضطرة إلى خوض صراع مرير مع الشركات من أجل الحفاظ على أراضي أجدادها وصون معارفها التقليدية وبذورها هي نفسها تلك التي اضطرت إلى الاعتماد بدرجة كبيرة خلال الجائحة العالمية على معارفها وعادات أجدادها الغذائية وممارساتها الكلية من أجل البقاء.

5- ولدى إعداد هذا التقرير، وجد المقرر الخاص أن اللامساواة الهيكلية قد جعلت أعداداً كبيرة من الناس أكثر عرضة للعنف؛ وفي المقابل، مثل العنف النظامي سبباً هاماً للامساواة الهيكلية. وتتسبب هذه الحلقة المفرغة من اللامساواة الهيكلية والعنف النظامي في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان⁽⁵⁾. ولا تنتج المنظومات الغذائية الغذاء فحسب، بل تولد أيضاً وتنتج العنف الذي يجعل الناس أكثر فقراً وضعفاً وتهميشاً. ويقدم المقرر الخاص في التقرير سرداً لمختلف أشكال العنف الكامنة في المنظومات الغذائية التي تؤذي الناس وتولد الظروف المفضية إلى انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يحاول المقرر الخاص تناول جميع أشكال العنف الكامنة في المنظومات الغذائية، لكنه، بدلاً من ذلك، يستند إلى المدخلات الواردة

(1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 1.

(2) انظر A/75/163.

(3) انظر A/76/167 وA/76/177 وA/76/408 وA/77/157 وA/HRC/41/54 وA/HRC/50/28.

(4) انظر A/HRC/41/39.

(5) انظر A/75/148 وA/75/163 وA/75/258 وA/77/174 وA/77/177.

لتقديم سرد حول كيفية تعرض المصالح والهويات المختلفة لأشكال متفاوتة من العنف. ويضع المقرر الخاص العنف في إطار نظمي، مركزاً على كيفية إسهامه بصورة تلازمية في هيكل المنظومات الغذائية. ويوجز المقرر الخاص أربعة أشكال متداخلة ومتداخلة من العنف: التمييز؛ والإيذاء البدني أو المساس بالسلامة البدنية والعقلية للأشخاص؛ والعنف الإيكولوجي؛ والطمس.

ثانياً - اعتماد المنظومات الغذائية على اقتصاد عالمي قائم على التبعية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية

6- خلصت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي في دراسة مشتركة إلى أن العنف والنزاع لا يزالان يمثلان المحرك الرئيسي للجوع الحاد في أجزاء كثيرة من العالم. واستنتج أن الجوع والعنف قد يستفحلان في عام 2022، خاصة في ظل تدهور الاقتصاد العالمي⁽⁶⁾.

7- وارتفعت على مدى السنوات الأربع الماضية نسب انتشار الجوع في العالم، ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع في المستقبل القريب، مما سيؤدي إلى احتياجات إنسانية قياسية⁽⁷⁾. غير أن النزاعات والكوارث الطبيعية وحدها لا يمكن أن تفسر هذا الاتجاه. ويتطلب فهم العنف النظمي الكامن في المنظومات الغذائية النظر إلى هذه المنظومات باعتبارها جزءاً من الاقتصاد العالمي. فالاقتصاد العالمي اليوم هو استمرار لعملية دامت قروناً في ظل دينامية قائمة على التبعية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية على نحو يدعمه القانون الدولي عموماً والنظم القانونية الوطنية⁽⁸⁾.

8- وقد عطلت البلدان والشركات عبر الوطنية، في سعيها إلى استخراج الموارد الطبيعية، العلاقات الاجتماعية والإيكولوجية للناس وأعدت تشكيلها، الأمر الذي حدّ من قدرتهم على الوصول إلى سبل عيش مستقرة وعرض وجودهم في حد ذاته للخطر. وشكلت هذه الدرجة من التعطيل وإعادة التشكيل عملاً عنيفاً في حق الناس، حطّ بكرامتهم وإنسانيتهم بممارسات كثيراً ما تقوم على أساس فئات الإعاقة والعرق والهوية الجنسية. وتتجسد اللامساواة الهيكلية الناجمة عن ذلك في أن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة أو ينتمون إلى مجتمعات مهمشة عادة ما يشكلون - كما هو متوقع - الطرف الخاسر الذي تهضم حقوقه، لا سيما الحق في الغذاء.

9- وينتهك العنف النظمي الحق في الحياة من خلال تقييد أو حرمان الناس من الوصول إلى ضروريات الحياة: الأرض، والبذور، والمياه، والأسواق العادلة والمستقرة، والعمل الكريم. وعندما يُجرد الناس من أراضيهم أو يضطرون إلى العمل في ظروف قاسية، فإنهم يصبحون أكثر عرضة للأذى المتكرر. وفي ظل انخفاض فرص الحصول على الأراضي أو العمل الكريم، تقل قدرتهم على المساومة لأن قدرتهم على التفاوض على شروط مواتية في المعاملات التجارية أو العمل تصبح مقيدة. وهذه هي الطريقة التي يجعل بها العنف النظمي الناس ضعفاء وتابعين بينما يتيح لمجموعة صغيرة نسبياً الاستفادة

FAO and WFP, "Hunger hotspots: FAO-WFP early warnings on acute food insecurity – October 2022 to January 2023 Outlook", Rome, 2022 (6)

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Global Humanitarian Overview 2023*, 2022 (7)
(see <https://humanitarianaction.info/>)

Michael Fakhri, *Sugar and the Making of International Trade Law* (Cambridge, Cambridge University Press, 2017); Ntina Tzouvala, *Capitalism as Civilisation: A History of International Law* (Cambridge, Cambridge University Press, 2020); Usha Natarajan and Julia Dehm, eds., *Locating .Nature: Making and Unmaking International Law* (Cambridge, Cambridge University Press, 2022) (8)

من هذا الضعف. وبذلك يُسمح للقلّة التي تحوز أصلاً السلطة والموارد باكتساب القدرة على تقييد الوصول إلى ما هو ضروري لإعادة إنتاج الحياة، بما يولد المزيد من العنف واللامساواة.

10- وبرز خلال أزمة الغذاء الحالية كيف أن الشركات عبر الوطنية العاملة في قطاع الأغذية الزراعية تجني الأرباح الطائلة بينما يكافح الناس ويعانون من اشتداد ضنك الحياة. وتزداد ثروة المليارديرات قطاع الأغذية بمقدار بليون دولار كل يومين⁽⁹⁾. وفي عام 2021، حققت شركة كارجيل (Cargill)، إحدى أكبر شركات تجارة المواد الغذائية في العالم، ما يقرب من 5 بلايين دولار من الدخل الصافي، وهو أكبر ربح في تاريخها الممتد 156 عاماً، علماً أن التوقعات تشير إلى أن مكاسبها ستكون أعلى في عام 2022⁽¹⁰⁾.

11- وتسهم الأسواق اليوم في تضخيم الأزمة بينما تبقى عرضة للتقلبات بسبب اعتماد المنظومة الغذائية العالمية على عدد صغير من أنواع الحبوب الأساسية المنتجة صناعياً، وعدد صغير من البلدان التي تنتج تلك الحبوب لأغراض للتصدير، وعدد صغير من الشركات التي تهيم على سوق الأغذية الزراعية⁽¹¹⁾. ومنذ ثمانينات القرن الماضي، هيمن على العالم تصور سائد مؤداه أن الحكومات ينبغي أن تتوقف عن استخدام السياسات الزراعية الدولية لأغراض التعاون أو لمحاولة تحقيق الاستقرار في الأسواق؛ وبدلاً من ذلك، لم يفتأ صناع السياسات يتحركون في ضوء حسابات قصيرة الأجل تقوم على الإنتاج السريع والبحث عن أقصى قدر من الأرباح.

12- ومنذ أن غزت القوات المسلحة للاتحاد الروسي أوكرانيا في شباط/فبراير 2022، اكتست أزمة الغذاء أهمية أكبر في جداول الأعمال الوطنية والدولية. ومع أن النزاعات المسلحة غالباً ما تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، فإن ذلك ليس قدرًا محتوماً. وكما سلم به مجلس الأمن في قراره 2573 (2021)، ويتضح من بعض النزاعات التي حدثت منذ الحرب العالمية الأولى، يمكن للمنظومات الغذائية والأسواق، بل وينبغي لها، أن تعمل على نحو صحيح في حالات النزاع المسلح⁽¹²⁾.

13- ولسوء الطالع، ركزت الاستجابة السياساتية الدولية الرامية إلى التصدي لأزمة الغذاء الناتجة عن النزاع تركيزاً مفرطاً على الحرب في أوكرانيا بينما تجاهلت الأسباب الهيكلية الطويلة الأمد والعنف النظامي الكامنين في المنظومات الغذائية. ويمكن الوقوف على الكثير في هذا الصدد بمتابعة المناقشات التي تجري في مندييات مثل مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومجموعة السبعة. فحتى لو وضعت الحرب في أوكرانيا أوزارها على الفور، فإن أزمة الغذاء ستستمر في التقاوم.

ألف- التبعية

14- تعتمد المنظومات الغذائية على سلسلة من علاقات التبعية: فالبلدان المستوردة تعتمد على أسواق الغذاء العالمية، والبلدان المصدرة للأغذية تعتمد على الأسواق العالمية للحصول على رأس المال، والعمال يعتمدون على أرباب العمل في معيشتهم، والناجون من العنف الجنسي والعنف الجنساني قد

(9) انظر : Profiting from pain: The urgency of taxing the rich amid a surge in billionaire wealth and a global cost-of-living crisis”, Oxfam media briefing, 23 May 2022.

(10) انظر : Rupert Neate, “Soaring food prices push more Cargill family members on to world's richest 500 list”, *The Guardian*, 17 April 2022.

(11) Jennifer Clapp, “Concentration and crises: exploring the deep roots of vulnerability in the global industrial food system”, *Journal of Peasant Studies*, October 2022.

(12) انظر : Fakhri, *Sugar*.

يصبحون أحياناً أكثر اعتماداً من الناحية الاقتصادية على المعتمدين بسبب سوء المعاملة، والناس يعتمدون على عدد صغير من السلع في غذائهم. وفي تقارير سابقة، لاحظ المقرر الخاص مدى اعتماد المزارعين المتزايد على الشركات عبر الوطنية للحصول على المدخلات التي يحتاجون إليها ومدى اعتماد البلدان النامية على المؤسسات المالية الدولية والبلدان الغنية في الحصول على رأس المال⁽¹³⁾.

15- وتستند علاقات التبعية إلى اختلالات عميقة في موازين القوى وتكرس هيمنة اللامساواة الهيكلية. ولئن كان من المسلم به في العلاقات القائمة على تبادل المصالح واحترام حقوق الإنسان أننا نتشارك جميعاً نفس الكوكب وننقسم بالتالي جميع المنظومات الغذائية، فعلاقات المصلحة المتبادلة هي ما يبني الاقتصاد ويولد المساواة الجوهرية. وقد كان المقرر الخاص شاهداً خلال الجائحة على الانهيار السريع لعلاقات التبعية في وقت الأزمة، في مقابل صمود علاقات المصلحة المتبادلة.

16- ويمكن للنزاع المسلح في أوكرانيا، عندما يُفهم في سياق المنظومات الغذائية وعلاقات التبعية، أن يسلط الضوء على نقطة ضعف عالمية محددة، ألا وهي أن الأسواق الدولية تعمل في الواقع على تضخيم العنف بدلاً من إخماده، الأمر الذي يُنتج صدمات عالمية من حرب إقليمية.

1- تبعية الصادرات الغذائية

17- يناضل الناس في أوكرانيا من أجل حقوق الإنسان الواجبة لهم ومن أجل سلامة أراضي بلدهم. وهم يواجهون، إلى جانب قيود قاسية أخرى، نقصاً في الغذاء، إذ تعرضت المزارع والحقول ومخازن البذور الأوكرانية لهجوم والتدمير من جانب الجيش الروسي. وينبغي أن ينهي الاتحاد الروسي الحرب فوراً وبدون شروط، تماماً كما ينبغي لجميع الدول الأخرى أن تنتهي فوراً أي عمليات غزو واحتلال⁽¹⁴⁾.

18- وقبل التصعيد في شباط/فبراير، أي في الفترة بين عامي 2019 و2021، كان يعيش في أوكرانيا 9,9 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة معتدلة أو شديدة، وكان ثمة أزمة غذائية في المناطق الشرقية من أقاليم دونيتسك ولوهانسك. وبعد اندلاع الحرب، برزت أدلة متزايدة على أن فقدان الدخل، وتعطل سلسلة التوريد، وارتفاع الأسعار، وما يتصل بذلك من اعتماد على المساعدات الغذائية، أمور تؤثر تأثيراً كبيراً على إمكانية الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه في جميع أنحاء البلد. وتقدر التحليلات الأولية أن الحرب ستسبب في انخفاض متوقع في الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بنحو 45 في المائة في عام 2022؛ وقد يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الفقر في البلد، إذ يتوقع أن يسقط ما يقرب من 60 في المائة من السكان في براثن الفقر بحلول عام 2023، وهو ما يمثل مخاطر كبيرة على الأمن الغذائي للأسر والمجتمعات الضعيفة⁽¹⁵⁾.

19- ويجب على الدول الأعضاء التركيز على احتياجات الفلاحين والعمال الأوكرانيين، الذين يدافعون عن المنظومة الغذائية في أوكرانيا ويحاولون إنعاشها وإعادة تنشيطها⁽¹⁶⁾. لقد كشفت الحرب كيف أن النظام الغذائي المتوقف على التصدير في البلد عرضة لاضطرابات التجارة العالمية وتقلبات السوق. ولم تنشأ المنظومة الغذائية في أوكرانيا لضمان الأمن الغذائي لشعب أوكرانيا أو المنطقة، بل صُممت لزراعة وتصدير عدد صغير من المحاصيل، وهي عباد الشمس ومنتجاته والذرة والقمح والشعير وبنّور

(13) انظر A/77/177.

(14) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Ukraine: millions of displaced traumatised and urgently need help, say experts", press release, 5 May 2022.

(15) FAO, "Note on the impact of the war on food security in Ukraine", Rome, 20 July 2022.

(16) OHCHR, "Ukraine: UN expert warns of global famine, urges end to Russia aggression", press release, 18 March 2022.

اللفت. وأكثر من 55 في المائة من أراضي أوكرانيا صالحة للزراعة؛ وفي عام 2021، بلغ إجمالي الصادرات الزراعية 8,27 بليون دولار، وهو ما يمثل 41 في المائة من إجمالي صادرات البلد البالغة 68 بليون دولار⁽¹⁷⁾. وأشارت الدراسات التي أجريت قبل الحرب إلى أن نظام الإعانات الزراعية في البلد لم يكن شفافاً ولا منصفاً⁽¹⁸⁾.

20- ومع ذلك، أسهمت الشبكات والتحريك الجماعي اللذان برزا خلال الحرب في تسريع ظهور مجتمع مدني ريفي نابض بالحياة، الأمر الذي يزرع الأمل في انبعاث منظومة غذائية متنوعة ونشطة بعد الحرب في أوكرانيا⁽¹⁹⁾.

2- تتبع الواردات الغذائية والأسواق المالية

21- أدى غزو أوكرانيا من جانب الاتحاد الروسي على الفور تقريباً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مثل القمح وزيت الطهي. وفي حالة القمح، لم يكن ذلك نتيجة لنقص الإمدادات. ويوفر الاتحاد الروسي وأوكرانيا حوالي 30 في المائة من صادرات القمح في العالم. وفي بداية الحرب، كان العجز المقدر في تصدير القمح يبلغ 7 ملايين طن⁽²⁰⁾. وفي مقابل ذلك، بلغ الإنتاج العالمي من القمح في عام 2021 ما قدره 778 مليون طن⁽²¹⁾. ومن ثم، فإن النقص المتوقع كان من شأنه أن يشمل فقط على 9,0 في المائة من محصول القمح العالمي. وحتى عند مراعاة مسألة أن البلدان المعتمدة على الاستيراد اضطرت إلى الاعتماد على سلاسل إمداد جديدة أو إنشائها، فإن تتبع العرض والطلب لا يفسر بصورة كافية ارتفاع الأسعار بنسبة 70 في المائة تقريباً في أعقاب الغزو مباشرة⁽²²⁾. ويمكن تفسير الطبيعة القصوى لهذا الارتفاع في الأسعار بالخوف والذعر في صفوف المكنزين، والتجار، والمضاربين الماليين الذين سيطروا على أسواق الأغذية المالية. وعلى غرار ما شوهد بصورة أكثر حدة خلال الأزمات الغذائية في الفترتين 2007-2008 و2010-2012، تعطلت أسواق السلع الأساسية العالمية بصورة كبيرة بسبب بورصة شيكاغو التجارية لأن "قانون تحديث العقود الآجلة للسلع الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية" يسمح للمضاربين بالمرهنة على اتجاهات أسعار المواد الغذائية دون أن يكونوا هم أنفسهم مشاركين في الاتجار في السلع الأساسية⁽²³⁾.

22- وأطلقت الحرب إنذاراً عالمياً مرده أن 36 دولة تعتمد على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في أكثر من نصف وارداتها من القمح، بما في ذلك بعض أفقر البلدان وأكثرها ضعفاً في العالم. وبسبب هذه التبعية، أصبحت هذه البلدان الآن أكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي⁽²⁴⁾. وقد سبق للمقرر الخاص أن

(17) انظر: www.fas.usda.gov/sites/default/files/2022-04/Ukraine-Factsheet-April2022.pdf.

(18) انظر: <https://kse.ua/community/stories/the-new-agricultural-support-system-in-ukraine-who-really-benefits/> و www.oaklandinstitute.org/driving-dispossession/.

(19) Natalia Mamonova, "Food sovereignty and solidarity initiatives in rural Ukraine during the war", *Journal of Peasant Studies*, 11 November 2022.

(20) Niels Graham and Inbar Pe'er, "Putin's invasion of Ukraine threatens a global wheat crisis", Atlantic Council, 22 March 2022.

(21) www.statista.com/statistics/267268/production-of-wheat-worldwide-since-1990/.

(22) Joe Rennison, "War, Climate Change, Energy Costs: How the Wheat Market Has Been Upended", *The New York Times*, 1 August 2022.

(23) International Panel of Experts on Sustainable Food Systems. "Another perfect storm?", May 2022.

(24) الأمم المتحدة، "التأثير العالمي للحرب في أوكرانيا على أنظمة الغذاء والطاقة والتمويل"، موجز سياساتي رقم 1، 13 نيسان/أبريل 2022.

أوجز أوجه قصور النظام التجاري الحالي وأعرب عن قلقه إزاء اعتماد الدول المفرط على التجارة لدعم منظوماتها الغذائية. والمخاطر التي تتعرض لها البلدان لا تقتصر فقط على هذا الاعتماد المفرط على التجارة⁽²⁵⁾، إذ كشفت الحرب في أوكرانيا أيضاً عن عدد البلدان النامية التي تعتمد على عدد صغير من البلدان للحصول على السلع الأساسية.

23- ونتيجة لذلك، تضطر البلدان التي تعول على القمح المستورد من أوكرانيا إلى التعويل بصورة متزايدة في الحصول على الغذاء على برنامج الأغذية العالمي، الذي يعتمد بدوره على أوكرانيا للحصول على نصف قمحه (من بين سلع غذائية أخرى)⁽²⁶⁾. وبسبب نفس علاقة التبعية، تعطلت على نحو جسيم كل من النظام العالمي للإغاثة الإنسانية ونظام التجارة الدولية.

3- تبعية الأسمدة

24- تسببت الحرب في أوكرانيا أيضاً في تعطيل سلاسل توريد الأسمدة الكيماوية، بالنظر إلى أن الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروسيا هي أكبر البلدان الموردة للأسمدة الكيماوية في العالم. ويشدد المقرر الخاص على أن مشكلة هذا التعطيل لا تكمن في عدم توافر هذه الأسمدة بقدر ما تكمن في اعتماد العديد من المزارعين عليها اعتماداً كبيراً. وتستنفد الأسمدة الكيماوية المغذيات في التربة وتسبب ضرراً بيئياً من خلال الجريان السطحي، مما ينتهك الحق في الحياة والصحة وفي البيئة الصحية والمستدامة⁽²⁷⁾. وعلى المدى القريب، من المهم ضمان وصول الأسمدة إلى المزارع ذات النظم الزراعية التي تعتمد على المدخلات الكيماوية. ومع ذلك، يجب أن يكون الهدف النهائي هو تمكينهم من الخروج عن هذه التبعية في أقرب وقت ممكن. وقد خلص بحث جديد استند إلى أدلة طويلة الأجل إلى أن استخدام قدر أقل بكثير من السماد الكيماوي أو عدم استخدامه على الإطلاق يمكن أن يؤدي إلى تقليل تسبب المزارع في انبعاثات غازات الدفيئة وفي تقليص سمية التلوث وجعل المزارع أيضاً أكثر إنتاجية وقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ⁽²⁸⁾. ويتيح الحد من اعتماد الزراعة العالمية على الأسمدة الكيماوية حماية المزارعين من الصدمات الاقتصادية الدولية.

4- تبعية استهلاك القمح

25- من الإشكالات الأخرى المطروحة أن العديد من المنظومات الغذائية تعتمد اعتماداً كبيراً على القمح؛ وعلى نطاق أوسع، يعتمد الكثير من الناس على عدد صغير من أنواع الحبوب المنتجة بكميات كبيرة للتغذية، بما في ذلك القمح والأرز والذرة⁽²⁹⁾. ويمثل استهلاكنا لتسعة أنواع فقط من المنتجات (قصب السكر، والذرة، والأرز، والقمح، والبطاطس، وفول الصويا، ونخيل الزيت، وبنجر السكر، والمنيهوت) أكثر

(25) انظر A/75/219 وA/76/237.

(26) WFP, "Bulk carrier sets off from Ukraine with grain for WFP in first since start of war", 16 August 2022.

(27) انظر A/74/480.

(28) See Chloe MacLaren and others, "Long-term evidence for ecological intensification as a pathway to sustainable agriculture", *Nature Sustainability*, vol. 5, 2022, and <https://rodaleinstitute.org/science/farming-systems-trial/>

(29) Jessica Fanzo, "The world's food system is too dependent on wheat", *The Washington Post*, 22 April 2022.

من 66 في المائة من جميع المحاصيل من حيث الوزن⁽³⁰⁾. وهذا واقع ناتج عن دعم العديد من البلدان المتقدمة للعمليات الزراعية أحادية المحصول على نطاق واسع. ويتسبب ما يقرب من 90 في المائة من مبلغ الـ 540 بليون دولار المخصصة لدعم الزراعي سنوياً في إلحاق الضرر بصحة الناس والمناخ، فضلاً عن تسببه في اللامساواة⁽³¹⁾. وقد سبق للمقرر الخاص أن أوجز كيفية إعادة توجيه الميزانيات الزاهنة صوب الانتقال من نظام لرعاية الشركات إلى نظام لإعمال الحق في الغذاء عن طريق تنويع النظم الإيكولوجية والمنظومات الغذائية⁽³²⁾.

باء - الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية

26- تتسم المنظومات الغذائية العالمية باستغلالها المفرط للموارد الطبيعية، الأمر الذي يمكن فهمه على أنه "علاقة قائمة على هيمنة غير متكافئة" بين البشر وغير البشر والأرض والمياه⁽³³⁾. وتعتمد الاقتصادات القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية على استخراج وتصدير مواردها الطبيعية. وتشمل صناعات الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أنشطة من قبيل استخراج المعادن والوقود الأحفوري، فضلاً عن أنشطة الزراعة الأحادية المحصول والحراثة والصيد التي تمارس على نطاق واسع⁽³⁴⁾.

27- وتعتمد العديد من نماذج التنمية على الاستغلال المفرط للموارد لتوليد النمو الاقتصادي. ويُستند في هذا الصدد إلى نظرية مؤداها أن النظام البيئي ما هو إلا مجموعة من السلع، وأن النمو الاقتصادي يبرر التدمير البيئي. والافتراض المعول عليه هو أن استغلال الطبيعة أمر مجد لأن الإيرادات الناتجة عن ذلك ستُتقاسم وتفيد الجمهور بشكل عام. والحقيقة هي أن الاستغلال المفرط للموارد يؤدي إلى إفقار الإنسان، وأن المضي فيه يكون على حساب الشعوب الأصلية، والمجتمعات التي يُتعامل معها من منطلق عنصري، والمجتمعات الريفية، وصغار منتجي الأغذية/الفلاحين، وعمال الأغذية والزراعة، والنساء. ويشكل الاستغلال المفرط للموارد على الصعيد العالمي أيضاً عاملاً رئيسياً من عوامل تغير المناخ، إذ تعزى نسبة 71 في المائة من غازات الدفيئة الصناعية المنبعثة على الصعيد العالمي منذ عام 1988 إلى 100 من منتجي الوقود الأحفوري. ويشكّل الاستغلال المفرط للموارد على الصعيد العالمي وتغير المناخ في الوقت ذاته نتيجة وسبباً لأوجه اللامساواة على الصعيد العالمي والمحلي، مما يعمق أوجه الضعف ويزيد من تهميش الفئات التي تعيش أصلاً على الهامش⁽³⁵⁾.

28- ويظل استخراج الموارد من الطبيعة واستغلال الناس أمرين متلازمين بطبيعتهما، إذ لا يمكن فصل أسلوب التعامل مع الطبيعة عن أسلوب التعامل مع الناس.

29- ومن منظور الحق في الغذاء، يطرح الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ثلاثة إشكالات. أولاً، تسهم مشاريع هذا الاستغلال في تدمير أنشطة القنص، والصيد، والرعي، والزراعة التي تُمارس بصورة

(30) Julie Bélanger and Dafydd Pilling, eds., *The State of the World's Biodiversity for Food and Agriculture*, FAO Commission on Genetic Resources for Food and Agriculture, Rome, 2019, p. 114

(31) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022* (Rome, FAO, 2022), chap. 4

(32) انظر [A/77/177](#).

(33) Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. The Climate* (New York, Simon and Schuster, 2014), p. 169

(34) انظر [A/HRC/29/25](#)؛ و [A/HRC/41/54](#)، الفقرة 6؛ و [A/71/281](#).

(35) Farhana Sultana, "The Unbearable Heaviness of Climate Coloniality", *Political Geography*, vol. 99, No. 1 (2022)

تقليدية على نطاق محدود، فضلاً عن ممارسات البحث عن المأكّل والبستنة التي تعزز التنوع البيولوجي. وقد وُثّق ذلك جيداً في السياق المتعلق بالشعوب الأصلية⁽³⁶⁾. ثانياً، أضحت المنظومات الغذائية أكثر فتكاً لأنها تحدّ من التنوع البيولوجي بسبب استنزاف مكونات الأرض وتحويلها بالتالي إلى تربة قاحلة. ثالثاً، تعتمد المنظومات الغذائية على المدخلات الكيميائية والعمليات المستهلكة للطاقة بكثافة، متسببة بذلك في توليد ما يقرب من ثلث غازات الدفيئة في العالم⁽³⁷⁾.

30- وشكّل القانون الاقتصادي الدولي، لا سيما اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة، عاملاً مؤثراً للمنظومات الغذائية العالمية القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية⁽³⁸⁾. وترجع في هذه المنظومات الغذائية كفة الممارسات عبر الوطنية والممارسات الصناعية لإنتاج الأغذية، بما يتيح إثراء الجهات الفاعلة من الشركات على حساب المجتمعات الزراعية الفقيرة، لا سيما في الجنوب العالمي وفي بعض مناطق شمال الكرة الأرضية. وتتيح المنظومات الغذائية العالمية أيضاً استخلاص قيمة نقدية من البيئة الطبيعية لفائدة أسواق رأس المال العالمية، متسببة في تدهور البيئة واستنزافها وتدميرها لقرون قادمة. وأخيراً، تتسم سلاسل إنتاج وتوريد الأغذية على الصعيد العالمي بأنها سلاسل استغلالية لأنها تأخذ من العمال وصغار منتجي الأغذية أكثر مما تمنحهم بالنظر إلى ما تدفعه لهم من أجور منخفضة وإلى ما يتعرضون له من ظروف عمل محفوفة بالهشاشة والمخاطر⁽³⁹⁾.

31- وخلصت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى أن الاقتصاد السياسي المعاصر القائم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية على الصعيد العالمي لا يمكن فهمه فهماً صحيحاً دون الإشارة إلى أصوله الاستعمارية (العنصرية)⁽⁴⁰⁾. وأوضحت كيف تعتمد هذه الاقتصادات الاستغلالية على اللامساواة الهيكلية التي تضطهد الناس على أساس هوياتهم المتداخلة، مسلطة الضوء على ارتباطها بمكونات اجتماعية متقاطعة وهياكل قائمة على الهيمنة. ووفقاً للمقررة الخاصة، يجسد مفهوم التقاطع على حد سواء النتائج الهيكلية والدينامية للتفاعل بين شكلين أو أكثر من أشكال التمييز أو نظم التبعية. فهو يتناول على وجه التحديد الطريقة التي تسهم بها العنصرية والنظام الأبوي والحرمان الاقتصادي وغيرها من النظم التمييزية في خلق طبقات من اللامساواة تحدد المراكز النسبية للنساء والرجال والأعراق والمجموعات الأخرى. ويتناول المفهوم أيضاً الطريقة التي تخلق بها أفعال وسياسات محددة عقبات على امتداد المحاور المتقاطعة، على نحو يسهم بصورة فاعلة في دينامية عدم التمكين⁽⁴¹⁾.

32- وخلصت المقررة القول هي أن الأفراد يجدون أنفسهم، سواء في أوقات السلم أو الحرب، في مواجهة عنف يتقاطع فيه الاستغلال (الناشئ عن علاقتهم بالأرض ونواتج عملهم) والقمع (الناشئ عن هوياتهم الدينامية المتنوعة)⁽⁴²⁾.

(36) انظر A/HRC/18/35، الفقرات 30-55؛ وA/HRC/24/41؛ وA/HRC/33/42؛ وA/70/301.

(37) "Food systems account for more than one third of global greenhouse gas emissions", FAO, 9 March 2021.

(38) انظر A/75/219.

(39) انظر A/HRC/40/56 وA/73/164.

(40) A/HRC/41/54، الفقرة 22.

(41) A/HRC/41/54، الفقرة 18. انظر أيضاً التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 20 (2009)، الفقرات 15 و17 و27.

(42) Vanessa Wills, "What could it mean to say, 'Capitalism causes sexism and racism?'"، *Philosophical Topics*, vol. 46, No. 2 (2018).

ثالثاً - التمييز واللامساواة

33- إحدى الطرق المهمة التي تضمن بها حقوق الإنسان أن جميع الناس أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق هي حظر التمييز على أساس هوية الشخص أو الافتقار إلى الثروة أو الوضع القانوني⁽⁴³⁾. ولا يمكن بلوغ المثل الأعلى المتجسد في بشر متمتعين بالحرية ومتحررين من الخوف والعوز إلا إذا تهيأت الظروف التي يمكن لكل فرد أن يتمتع فيها بجميع حقوق الإنسان الواجبة له⁽⁴⁴⁾. ومع تشي الخوف والعوز، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى إيلاء الأولوية لإعمال الحقوق؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على المساواة الفعلية (إضافة إلى المساواة الرسمية أمام القانون).

34- والمساواة الفعلية مبدأ قانوني وهدف أساسي لحقوق الإنسان⁽⁴⁵⁾. وتشير المساواة الفعلية إلى المساواة في النتائج وليس فقط إلى مجرد المساواة الإجرائية في الفرص. ويتطلب تحقيق المساواة الفعلية لأعضاء مجموعة معينة "تنفيذ تدابير تراعي الأسباب الفريدة لحرمانهم التاريخي، وكذلك احتياجاتهم وظروفهم الجغرافية والثقافية، وتُصمَّم خصيصاً للاستجابة لها"⁽⁴⁶⁾.

35- والطريقة الأكثر شيوعاً لإنتاج اللامساواة في المنظومات الغذائية هي حرمان الناس من الوصول إلى الغذاء والوسائل والمستحقات التي تكفل الحصول عليه، أو إعاقة هذا الوصول. ويُعد انتهاكاً لحقوق الإنسان أي تمييز في الوصول إلى الغذاء يكون غرضه أو أثره هو إبطال أو إعاقة المساواة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ممارستها⁽⁴⁷⁾.

36- والتمييز بحرمان الناس من الوصول إلى الغذاء والوسائل والمستحقات التي تكفل الحصول عليه هو في كل الأحوال ضرب من العنف. فهو يسبب ضرراً فردياً لأنه يعرض الشخص لخطر أشد ينجم عن الجوع وسوء التغذية. ويعطل هذا الحرمان أيضاً العلاقات الاجتماعية والبيئية لذلك الشخص بسبل طويلة الأمد. وعادة ما تكون حالات التمييز جزءاً من نمط من العنف النظامي لأنها تستند إلى افتراضات منتشرة على نطاق واسع فيما يتعلق بالقدرة، والطبقة، والوضع القانوني، والعمر، والهوية الجنسانية، والعرق، والهويات الأخرى. وينبع التمييز باعتباره شكلاً من أشكال العنف النظامي من فكرة مبنية ومجردة لما هو طبيعي، وهو يستهدف كل من لا يتناسب مع هذا التعريف الخاص للطبيعي. وغالباً ما ينبع التمييز من افتراض أن بعض الأشخاص أقل جدارة بسبب سمات معينة أو بسبب هويتهم.

37- وفيما يتعلق بالتمييز ضد النساء والفتيات الريفيات ونساء وفتيات الشعوب الأصلية، تتضمن التوصيتان العامتان رقم 34(2016) ورقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على التوالي إرشادات مفصلة وشاملة ومنهجية وقائمة على الحقوق. فهما تعترفان صراحة بالحقوق في الغذاء والتغذية في سياق السيادة الغذائية من منطلق ضمان تمتع النساء والفتيات بسلطة إدارة مواردهن الطبيعية

(43) انظر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 2؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2؛ والتعليق العام رقم 20 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وA/77/157.

(44) انظر ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(45) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 2-2. انظر أيضاً: التعليق العام رقم 20 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرات 8-9؛ والوثقتان A/HRC/41/54 وA/HRC/50/28. انظر أيضاً: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

(46) <https://www.sac-isc.gc.ca/eng/1583698429175/1583698455266#chp2>; Assembly of Manitoba Chiefs Declaration for the Implementation of Jordan's Principle, 19 January 2011.

(47) التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 12(1999)، الفقرة 18.

والتحكم فيها. ويعالج ذلك ضمناً مسألة التمييز والأنماط الاجتماعية والسياسية المتمحورة حول السلطة على الغذاء التي تؤثر بصفة خاصة في النساء والفتيات الريفيات ونساء وفتيات الشعوب الأصلية⁽⁴⁸⁾. وبالمثل، غالباً ما تحصل العاملات في المنظومات الغذائية على أجور أقل من الرجال، وغالباً ما يعملن في وظائف موسمية بدوام جزئي وفي ظروف محفوفة بالخطر، فضلاً عن أن النسبة الكبرى منهن يعملن في وظائف غير إدارية⁽⁴⁹⁾.

38- ويواجه أعضاء مجتمع الميم حواجز هيكلية، بما في ذلك التمييز من جانب مقدمي الأغذية والخدمات، ونقص الدعم الأسري والمجتمعي، فضلاً عن الوصم والخوف. وتؤكد تقارير عديدة أن التمييز الجنساني يحرم ملايين الأشخاص من الوصول إلى الغذاء والوسائل والمستحقات التي تكفل الحصول عليه إذا لم يكونوا متوافقين الهوية الجنسانية. وعمدت في بعض البلدان، خلال الجائحة، إلى تخصيص أيام لتسوق الأغذية للرجال والنساء على وجه التحديد أو إجراءات وطرائق منفصلة لتلقي الطرود الغذائية على أساس الهوية الجنسانية. وأدت هذه السياسات، في حالات مختلفة، إلى استبعاد وإساءة معاملة ووصم واعتقال الأشخاص المتحولين جنسياً والأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي للهوية الجنسانية. وتلقى المكلف بالولاية شهادات تعيد بجرمان المثليات وأسرهن من المساعدة الغذائية لعدم ملاءمتهم للقالب التقليدي للأسرة⁽⁵⁰⁾. وتشير التقارير الواردة من الولايات المتحدة إلى أن البالغين من مجتمع الميم هم أكثر عرضة بصورة مضاعفة تقريباً لانعدام الأمن الغذائي مقارنة بغيرهم⁽⁵¹⁾.

39- ويؤدي التمييز الجنساني إلى نظرة مثالية تقصر الأسرة على ترميم معياري مغاير الجنس. وبالنظر إلى أن المزارع الأسرية هي جانب مهم من جوانب المنظومات الغذائية، فإن تعاريف الأسرة والأقارب تحدد وصول الناس إلى الأرض والميراث والموارد. ومن شأن استبعاد الطيف الجنساني الكامل وتشكيلات القرابة أن يكفل توزيعاً أكثر إنصافاً للموارد.

40- ويُستبعد العمال الزراعيون على نحو منهجي من حماية حقوق العمل. وتتطوي النظم القانونية الوطنية في جميع أنحاء العالم على استثناءات من قوانين العمل تسري على عمال المزارع، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والأذى البدني. ويشمل ذلك الاستبعاد القانوني المستمر للعالمي للعمال الزراعيين من الحق في الحرية النقابية والمساومة الجماعية، وهو أحد أقدم حقوق العمل الأساسية المنصوص عليها في "اتفاقية حق التجمع (الزراعة)"، لعام 1921 (رقم 11)، لمنظمة العمل الدولية. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يكون الأطفال والسجناء والعمال المهاجرون والموسميون مهمشين قانونياً ويحصلون على حماية أقل مما توفره النظم الزراعية الوطنية لحقوق العمل⁽⁵²⁾.

41- ويعزى ما يقرب من نصف جميع وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات إلى نقص التغذية، الأمر الذي يعرض الأطفال لخطر أكبر قد تتجم عنه الوفاة بسبب العدوى الشائعة أو تزايد تواترها أو استئصالها

(48) www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2018/10/EN-CSM-LR-2018-compressed.pdf, p. 24

(49) ورقتان مقدمتان من: IUF و University of Miami School of Law Human Rights Clinic.

(50) الورقات المقدمة من منظمة Outright International، رد لجنة الحقوقيين الدولية على الاستبيان المشترك الذي أعده المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن حماية حقوق الإنسان أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، 19 حزيران/يونيه 2020. انظر أيضاً: Thom File and Joey Marshall, "LGBT Community Harder Hit by Economic Impact of COVID-19 Pandemic", United States Census Bureau, 11 August 2021.

(51) انظر على سبيل المثال الورقة المقدمة من University of Miami Human Rights Clinic.

(52) انظر: www.iuf.org/wp-content/uploads/2021/07/C11-anniversary-study.pdf.

www.ilo.org/ipecc/areas/Agriculture/WCMS_172348/lang--en/index.htm و <https://civileats.com/category/investigations/inj> و www.ired-invisible/.

أو تأخر التعافي منها. ويستمر الهزال بنسب تنذر بالخطر، في مقابل نسب متزايدة لتقشي فرط الوزن⁽⁵³⁾. وتكمن المأساة في أن تجنب هذا الوضع أمر ممكن. ففي إكوادور، على سبيل المثال، وضعت الحكومة استراتيجية للوقاية من سوء التغذية المزمن لدى الأطفال والقضاء عليه. ولضمان فعالية الاستراتيجية، حددت الحكومة التزامات تقع على القطاع العام بموازة مع إرساء مبدأ المسؤولية المشتركة وإشراك القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية. ويسلم في هذه الاستراتيجية بأهمية تحديد الأولويات والتعلم من الممارسات المحلية والإقليمية لتحسين التدخلات الوطنية⁽⁵⁴⁾.

42- وفي عام 2021، ارتفع عدد الأطفال العاملين على مستوى العالم إلى 160 مليون طفل، وهو أول ارتفاع منذ 20 عاماً. وثمة قلق من أن ملايين آخرين سيُجرح بهم قريباً إلى العمل. ويتركز عمل الأطفال في القطاع الزراعي الذي يستقطب 70 في المائة من مجموع الأطفال العاملين في العالم. وينبع انتهاك حقوق الطفل من حالة الفقر الشديد الذي تعيشه الأسر لدرجة أنها تضطر إلى تشغيل أطفالها⁽⁵⁵⁾. وفي هايتي، يعمل الأطفال في الخدمة المنزلية أو يهييمون على وجوههم في الشوارع؛ ويعاني ما يقرب من 20 في المائة من الأطفال دون سن 5 سنوات في سيتي سولاي (Cité Soleil) من سوء التغذية الوخيم أو الحاد المتوسط، ويتأثر بذلك أيضاً كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁵⁶⁾. ومن شأن العمل على أن تكفل المنظومة الغذائية حماية حقوق الأطفال والوفاء بها أن يصب في تعزيز حماية حقوق المجتمع وإعمالها.

رابعاً - الإيذاء البدني والمساس بالسلامة البدنية والعقلية للأشخاص

43- الإيذاء البدني هو أكثر النتائج الملموسة للعنف الكامن في المنظومات الغذائية. ويمكن أن تكون المنظومات الغذائية عنيفة وخطيرة، لا سيما حيال الأشخاص الذي يواجهون حالات الضعف والتهميش. ويسلط المقرر الخاص الضوء أدناه على خمسة سياقات تتسبب فيها المنظومات الغذائية بصورة نظامية في الإيذاء البدني، وهي: سوء التغذية، والمجاعة، والعنف الجنسي والجنساني الممارس ضمن المنظومات الغذائية، والتدابير القسرية الانفرادية، والنزاعات المسلحة.

44- ويشدد المقرر الخاص على أن العنف المسبب للأذى البدني لا يشمل الضرر المباشر فحسب، بل يشمل أيضاً الحرمان من الوصول إلى الغذاء عن طريق تدمير الهياكل الأساسية أو شل النظام الاقتصادي. ويمثل ذلك أكثر من مجرد إيذاء أو قتل. ويشمل الإيذاء البدني خلق مناخ من الخوف القائم على تشنيع الأفراد والمجتمعات والشعوب وجعلهم عرضة للاستغلال. والفئات التي تعاني أكثر من ذلك هي النساء اللواتي يعشن في أوضاع هشّة، وفئات الأشخاص الأكثر تعرضاً للهشاشة، مثل الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والمهاجرين، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكبار السن، والأطفال، والأشخاص المتضررين من الأمراض الوخيمة⁽⁵⁷⁾.

(53) <https://data.unicef.org/topic/nutrition/malnutrition/>

(54) ورقة مقدمة من إكوادور.

(55) A/77/177.

(56) ورقة مقدمة من FIAN Haiti.

(57) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، “Unilateral sanctions hurt all, especially women, children and other vulnerable groups”، بيان صحفي، 8 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ألف - سوء التغذية

45- ترتبط صحة الناس ورفاههم ارتباطاً وثيقاً بطعامهم. وتعد المنظومات الغذائية غير الملائمة وما ينتج عنها من سوء التغذية من الأسباب الرئيسية للأمراض غير المعدية⁽⁵⁸⁾. ويرتبط نقص التغذية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة والإفراط في التغذية، ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المنظومة الغذائية الأوسع نطاقاً. ويشمل الحق في الغذاء الحق في نظام غذائي ملائم يحتوي ككل على مزيج من العناصر الغذائية اللازمة للنمو البدني والعقلي، والنماء، والحفاظ على الصحة، والنشاط البدني، بما يلائم الاحتياجات الفسيولوجية البشرية في جميع مراحل دورة الحياة ويتوافق مع نوع الجنس والنشاط المهني⁽⁵⁹⁾.

46- وكثيراً ما تُغفل في هذا الصدد حالة السجناء ورفاههم. فعلى سبيل المثال يوجد في البرازيل ثالث أكبر شريحة من السجناء في العالم، الذين يبلغ تعدادهم حالياً أكثر من 800 000 شخص. وهم يواجهون سوء التغذية الحاد لدرجة أن مكتب المحامي العام في ساو باولو أشار إلى أن السجنون تعرض "عقوبة الجوع" بحكم الواقع وتعرض صحة السجناء وسلامتهم البدنية لخطر شديد⁽⁶⁰⁾. وفي ملاوي، لا تُقدّم للسجناء سوى وجبة واحدة في اليوم، تتكون عادة من⁽⁶¹⁾ طعام النسيمة (المصنوع من الذرة) والفاصوليا أو البازلاء؛ ويواجه هؤلاء السجناء أيضاً نقصاً في الغذاء والماء، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير يمس بحقوق الإنسان الواجبة لهم المتمثلة في الحق في الغذاء الكافي والصحة والماء.

47- وفي كولومبيا والمكسيك، أطلق المستهلكون حملات لضمان وضع علامات واضحة على الأغذية والمشروبات فائقة المعالجة لمكافحة سوء التغذية والسمنة والأمراض المزمنة غير المعدية الناتجة عنها. وتعرضت هذه الحملات وحكومتا هذين البلدين لضغوط كبيرة من شركات الأغذية الزراعية⁽⁶²⁾. وبالمثل، هناك قلق في السلفادور مرده أن الشركات تسوّق على نحو مفرط الأغذية المصنعة التي تحتوي على نسبة عالية من السكر والدهون والملح، ولا تقدم معلومات غذائية كاملة. وقد أدى ذلك إلى تزايد استهلاك الأغذية غير الصحية⁽⁶³⁾.

باء - المجاعة

48- من المعروف منذ عقود أن حالات الجوع وسوء التغذية والمجاعة ليست مجرد نتيجة لانخفاض الإنتاجية أو الظروف الجوية، بل هي إشكالات ناجمة عن خيارات سياساتية، وهو ما أعاد الأمين العام تأكيده مؤخراً⁽⁶⁴⁾. وكل مجاعة تشكل انتهاكاً جسيماً للحق في الغذاء. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه للمجاعة، فالتعريف الأكثر شيوعاً يستند إلى "التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي"، الذي يحدد المجاعة باعتبارها حالة تتجسد في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وحوادث وفيات، بما يشمل تأثير

(58) انظر: <https://ncdalliance.org/why-ncds/risk-factors-prevention/unhealthy-diets-and-malnutrition>.

(59) التعليق العام رقم 12 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرات 6-7.

(60) ورقة مقدمة من Centro de Capacitación en Ecología y Salud para Campesinos IBFAN Mexico.

(61) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/> (متاح في MWI 5/2022) والبلاغ www.un.org/press/en/2021/sgsm20619.doc.htm.

(62) انظر البلاغ MEX 12/2022 (متاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/>) والورقة المقدمة من FIAN Colombia.

(63) ورقة مقدمة من السلفادور.

(64) انظر أيضاً: Mike Davis, *Late Victorian*. www.un.org/press/en/2021/sgsm20619.doc.htm.

Holocausts: El Niño Famines and the Making of the Third World (London, Verso, 2002).

ما لا يقل عن 20 في المائة من السكان، وتعرض واحد من كل ثلاثة أطفال تقريباً لسوء التغذية الحاد، ووفاة شخصين يومياً من كل 10 000 نسمة نتيجة النزاع المسلح أو التفاعل بين سوء التغذية والمرض⁽⁶⁵⁾.

49- ولا تزال الحالة في إثيوبيا، وأفغانستان، وجنوب السودان، والصومال، ونيجيريا، واليمن تتطلب أعلى مستويات التأهب، إذ تضم كلها شريحة من السكان تواجه - أو من المتوقع أن تواجه - المجاعة أو التجوع. وتظل الحالة في كل من باكستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وكينيا، وهايتي، ومنطقة الساحل محط قلق بالغ⁽⁶⁶⁾.

50- ولتحديد الجهة المسؤولة عن المجاعة، من المهم تحليل النطاق الكامل للظروف الوطنية والدولية. ويمكن اعتبار المجاعة جريمة ضد الإنسانية، إذ يُشار إلى هذه الجرائم عموماً باعتبارها "انتهاكات منهجية أو جماعية لحقوق الإنسان"⁽⁶⁷⁾. وقد ترتكب هذه الجرائم في وقت السلم وأثناء النزاعات المسلحة على حد سواء، وقد تتأثر بالعراقيل السائدة في الإقليم. وعلى الرغم من أن المجاعة غالباً ما تنجم عن النزاع المسلح، لا يوجد حالياً حكم قانوني يفيد بأن المجاعة جريمة حرب.

51- ولئن كانت المجاعة ظرفاً، فإن التجوع هو تعمد استخدام المجاعة كوسيلة من وسائل الحرب، وقد ينتج عن ذلك سرعان قوانين الحرب على النازلة (انظر الفقرة 66 أدناه). ويعني التجوع محاولة إبادة السكان أو إضعافهم بحرمان الناس من الغذاء والماء وغير ذلك من الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك وسائل إنتاج الغذاء وشراؤه⁽⁶⁸⁾.

جيم - العنف الجنسي والجنساني الكامن في المنظومات الغذائية

52- عندما تعاني الأسر من انعدام الأمن الغذائي، تكون النساء والفتيات أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي والعنف الجنساني، الأمر الذي يرجح عدم تمكنهن من الوصول إلى الغذاء⁽⁶⁹⁾. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى توسيع الفجوة بين الجنسين في مسألة الأمن الغذائي، إذ كانت النساء الأكثر تضرراً من فقدان الوظائف والدخل، علماً أنهن يتحملن في المقابل عبئاً أكبر يتمثل في تقديم الرعاية الإضافية غير مدفوعة الأجر وغير المعترف بها وفي رعاية أفراد الأسرة المرضى والأطفال غير الملتحقين بالمدارس⁽⁷⁰⁾. وعندما تواجه الأسر صعوبات في هذا الصدد، غالباً ما تكون المرأة آخر وأقل من يأكل⁽⁷¹⁾. وعلاوة على

(65) www.ipcinfo.org/famine-facts/

(66) FAO, *Hunger Hotspots FAO-WFP early warnings on acute food insecurity: October 2022 to January 2023 Outlook*, Rome, 2022

(67) انظر على سبيل المثال 102/A/46، وWilliam Schabas, "Criminal Responsibility for Violations of Human Rights" in *Human Rights, International Protection, Monitoring, Enforcement*, Janusz Symonides, ed. (Farnham, Ashgate, 2003)

(68) انظر نظام روما الأساسي، المادة 121 (5)؛ وInternational Committee of the Red Cross (ICRC), *commentary on the Additional Protocols*, paras. 4791, 2089-2090 *The Public Commission to Examine the Maritime Incident of 31 May 2010*, 2011 (Report 1, Part 1), para. 76; and "Seventy Years of the Geneva Conventions", Chatham House Briefing, 24 March 2020

(69) www.care.org/wp-content/uploads/2022/11/GBV-food-security-brief_EN.pdf

(70) FAO and others, *The State of Food Security*, p. 29

(71) www.care.org/wp-content/uploads/2022/11/GBV-food-security-brief_EN.pdf

ذلك، يُشار إلى أن أعضاء مجتمع الميم هم أيضاً أكثر عرضة لخطر الجوع وسوء التغذية، ولا يؤدي العنف الجنسي والعنف الجنساني إلا إلى تفاقم التحديات التي يواجهونها⁽⁷²⁾.

53- وتتعرض كثير من النساء العاملات في الصناعات الغذائية للتحرش في العمل، وهي ممارسة تتعرض لها أيضاً وبصفة خاصة النساء العاملات في خدمات الضيافة. وتواجه النساء تبعات فقدان وظائفهن في أوقات الأزمات الاقتصادية وعند وقوع جائحة، إذ يزداد خطر تعرضهن للعنف العائلي في الحالات التي يتعذر عليهن إطعام أسرهن على نحو كاف. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الترابط بين العنف الجنسي، والعنف الجنساني، وانعدام الأمن الغذائي، والعمل المنخفض الأجر، واللامساواة في الحصول على الحماية الاجتماعية والاقتصادية.

54- ويشجع التساهل مع التمييز ضد المرأة في مكان العمل على مزيد من العنف والتحرش. ومما يسهم في تزايد خطر تعرض المرأة للعنف العمل في بيئات يهيمن عليها الذكور أو في أماكن عمل يديرها مشرفون ذكور فقط، مثلما هو سائد في المزارع. ويستخدم العديد من أرباب العمل سلطتهم في التوظيف والفصل من العمل لطلب خدمات جنسية من العمال، لا سيما العاملات الموسميات، كشرط للعمل أو لتجديد عقود العمل. ويواجه العمال الذين يزاولون نشاطهم في بيئة معزولة، مثل عمال المزارع، خطراً أكبر من حيث التعرض للإيذاء البدني بسبب بيئة العمل وظروفه السيئة⁽⁷³⁾.

55- ويشتهر قطاع الوجبات السريعة بظروف العمل غير المستقرة، إذ تشتغل فيه قوة عاملة شابة نسبياً ويوظف عدداً كبيراً من النساء والعمال المهاجرين ومجموعات أخرى من الأشخاص الذين يعيشون حالة هشاشة وتهميش⁽⁷⁴⁾. ويستفيد أرباب العمل من بنية تقوم على دفع أجور مزرية وتكريس بيئة هرمية تسمح بنقشي التمر وأشكال مختلفة من المضايقات. وفي كثير من الأحيان تُقابل شكاوى الموظفين بالصمت أو بانتقام أرباب العمل. ولعل إحدى أسوأ الشركات المخالفة في هذا الشأن هي شركة ماكدونالدز، أكبر سلسلة مطاعم هامبرغر في العالم، على الرغم من أنها ليست الوحيدة بأي حال من الأحوال⁽⁷⁵⁾.

56- ويمثل العنف الاقتصادي أيضاً وجهاً من وجوه العنف العائلي. فغالباً ما يلجأ المعتدون إلى فرض علاقات تبعية اقتصادية على الناجيات من العنف المنزلي؛ وغالباً ما تخضع الناجيات للخوف من فقدان الدخل أو عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة أو يشعرن بأنهن محاصرات في حلقة مفرغة يتداخل فيها العنف العائلي والعنف في مكان العمل⁽⁷⁶⁾. ويعوق العنف الجنسي والجنساني قدرة المرأة على اتخاذ وتطبيق القرارات المتعلقة بجسدها وصحتها الجنسية وتغذيتها، فضلاً عن تغذية أطفالها وأسرتها، الأمر الذي تترتب عليه تداعيات تمس بفئات عمرية مختلفة وبمنظومة المجتمع ككل فيما يتعلق بالحق في الغذاء⁽⁷⁷⁾.

(72) انظر على سبيل المثال: "LGBT Community Hit Harder"، File and Marshall.

(73) ILO Violence and Harassment Recommendation, 2019, art. 9.

(74) ورقة مقدمة من IUF.

(75) انظر: <https://effat.org/in-the-spotlight/mcdonalds-workers-speak-out-at-european-parliament-about-corporate-violence-and-abuse-2/> و www.thenation.com/article/society/mcdonalds-sexual-harassment/.

(76) انظر: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/briefingnote/wcms_73_8117.pdf و www.womensaid.org.uk/information-support/what-is-domestic-abuse/domestic-abuse-is-a-gendered-crime/.

(77) انظر على سبيل المثال: Andrea Freeman, "'First food' justice: Racial disparities in infant feeding as food oppression", *Fordham Law Review*, vol. 83, No. 6 (2015).

دال - التدابير القسرية الانفرادية

57- تشكل التدابير القسرية الانفرادية أداة سياسية دولية غير فعالة معروفة منذ عقود⁽⁷⁸⁾. وتستخدم هذه التدابير، التي تتخذ عادة شكل حصار أو جزاءات اقتصادية، بقصد إضعاف نظام وطني معارض اقتصادياً وتوليد ضغوط محلية تحمله على الرضوخ للمطالب الأجنبية. والواقع أن هذه التدابير غالباً ما تكون أداة غير مجدية تؤدي إلى أزمة مطولة أو إلى تعقيدها.

58- وكثيراً ما يتأثر الحق في الغذاء تأثراً شديداً بالتدابير القسرية الانفرادية؛ وفي أسوأ حالاتها، تُحوّل التدابير القسرية الانفرادية الغذاء إلى سلاح.

59- وأدى الحصار المفروض على اليمن منذ عام 2015 إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. وتسبب تقلص توافر الغذاء والحرمان من الحصول عليه إلى مجاعة في جميع أنحاء البلد وفي تجويع عشرات الآلاف من الناس. وخلص فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن إلى أن الحصار المفروض على اليمن من جانب قوات التحالف ومؤيديها قد منع وصول إمدادات الغذاء والوقود والماء إلى المدنيين، الأمر الذي قد يمثل جرائم حرب. وتسببت غارات التحالف الجوية بصفة خاصة في تدمير أراض زراعية ومرافق للمياه وبنى تحتية مينائية أساسية ومرافق طبية أو في إلحاق أضرار بها. وزرع الحوثيون ألغاماً أرضية في مناطق زراعية واستخدموا المستشفيات لأغراض عسكرية، مما حال دون استخدامها أو ساهم في تدميرها⁽⁷⁹⁾.

60- وبما أن اليمن يستورد 90 في المائة من كل ما يستهلكه، فقد وصف البعض حصار التحالف بأنه "تعذيب بطيء"⁽⁸⁰⁾. وتأثر قطاع الزراعة، الذي تشتغل فيه 60 في المائة من الأسر اليمنية، تأثراً خطيراً منذ عام 2016. ويفتقر 5,1 مليون مزارع إلى المدخلات اللازمة ويحتاجون بصورة عاجلة إلى الدعم الزراعي⁽⁸¹⁾. واليوم، تعدّ نسب سوء التغذية في صفوف النساء والأطفال في اليمن من بين الأعلى في العالم، إذ يحتاج 3,1 مليون امرأة حامل أو مرضعة و2,2 مليون من الأطفال دون سن الخامسة إلى علاج لسوء التغذية الحاد⁽⁸²⁾. وبما أن الهدنة المبرمة بوساطة الأمم المتحدة انتهت مؤخراً، فمن المتوقع أن تزداد معاناة الناس في اليمن سوءاً.

61- وحتى عندما تهدف البلدان إلى فرض عقوبات اقتصادية "محددة الهدف" على بلد آخر، فعادة ما تتجم عن ذلك آثار جانبية تعطل النظم والاقتصادات الغذائية المحلية والإقليمية والدولية. وتتسم الإعفاءات الإنسانية الممنوحة في إطار الجزاءات الانفرادية عادة بأنها غير فعالة بالنظر إلى افتقارها إلى الرصد المنتظم وبسبب الأثر الواسع والمتناثر للجزاءات على الاقتصاد⁽⁸³⁾. وعلاوة على ذلك، تميل المؤسسات المالية إلى

(78) انظر Johan Galtung, "On the Effects of International Economic Sanctions, With Examples from the Case of Rhodesia", *World Politics*, vol. 19, no. 3 (1967); and Asli Bâli, "The Humanitarian Paradox: Why Human Rights Require Restraint", Quincy Brief No. 27 (July 2022).

(79) انظر A/HRC/42/17 و A/HRC/48/20.

(80) World Organisation against Torture, *Torture in Slow Motion: the Economic Blockade of Yemen and its Grave Humanitarian Consequences*, September 2022.

(81) www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Yemen_Acute_Food_Insecurity_Projection_Update_2022Oct_Dec_Snapshot_En.pdf.

(82) FAO and WFP, "Monitoring food security in food crisis countries with conflict situations – no. 10", May 2022, Rome.

(83) OHCHR, "Humanitarian exemptions in unilateral sanctions regimes ineffective and inefficient: UN experts", 23 November 2022.

الإفراط في الامتثال للجزاء الانفرادية لحد من المخاطر القانونية والتجارية المرتبطة بالانتهاكات غير المقصودة. ويحول ذلك دون تقديم المساعدات ويضاعف من الضرر الذي يلحق بحقوق الإنسان⁽⁸⁴⁾.

هاء - النزاع المسلح

62- اتخذ مجلس الأمن خطوة مهمة عندما اعتمد القرار 2417(2018)، الذي أقر فيه بأن انعدام الأمن الغذائي هو سبب ونتيجة للنزاع المسلح. والقرار مهم لأنه يحذر من استخدام الغذاء كسلاح. وهذا بعيد كل البعد عما كان عليه الحال عندما صرح وزير الزراعة في الولايات المتحدة في عام 1975 قائلاً: "الغذاء سلاح؛ إنه اليوم أداة رئيسية ضمن حزمة وسائل التفاوض التي نملكها". وفي المجمل، أكد المجلس من جديد أن ثمة التزاماً يقع على جميع الأطراف في أي نزاع مسلح يقتضي الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وأقر بالعلاقة الفريدة بين الجوع والنزاع المسلح، مسلماً بالطابع المعقد لمسألة الجوع من المنظورين الشامل والنظمي⁽⁸⁵⁾.

1- القانون الدولي الإنساني

63- حدد المكلفون السابقون بالولاية إلى أي مدى يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية من الجوع في النزاعات المسلحة⁽⁸⁶⁾. ويهدف هذا القانون إلى حماية ثلاث فئات من الأشخاص من الجوع: الجرحى والمرضى، وأسرى الحرب، والمدنيون. وفي الوقت الحالي، ينطوي القانون الدولي الإنساني على بعض الحماية من انتهاكات الحق في الغذاء، لكن ذلك لا يكفي لتوفير الحماية الكاملة من الجوع في النزاعات المسلحة ولا لحماية المنظومات الغذائية من المزيد من العنف. والسبب هو أن القانون الدولي الإنساني ينظم في نهاية المطاف العنف الكامن في المنظومات الغذائية، لكنه لا يزيله عليه.

64- وعلاوة على ذلك، تظل قواعد حماية البيئة الطبيعية في سياق النزاعات المسلحة، على الرغم من تطورها على نحو مهم منذ عام 1970، غير كافية لمعالجة الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية⁽⁸⁷⁾. ونتيجة لذلك، يمكن للنزاع المسلح أن يقوض قدرة منطقة على إنتاج الغذاء بأمان، وهو أمر قد يستمر لفترة طويلة بعد توقف الأعمال العدائية.

65- ويحظر القانون الدولي الإنساني مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تقويض الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك المواد الغذائية والمناطق الزراعية اللازمة لإنتاج هذه المواد والمحاصيل والماشية⁽⁸⁸⁾. وتُحظر جميع السلوكات التي تؤدي إلى جعل الأغذية غير قابلة للاستهلاك، بما في ذلك تدمير المحاصيل بواسطة مبيدات أوراق النباتات⁽⁸⁹⁾. ومع ذلك، ثمة استثناء عسكري له آثار نظمية طويلة

(84) OHCHR, Guidance Note on Overcompliance with Unilateral Sanctions and its Harmful Effects on Human Rights, Special Rapporteur on unilateral coercive measures, 28 June 2022.

(85) Henry Weinstein, "C.I.A. Report Says Worsening World Grain Shortages Could Give U. S. Great Power", *The New York Times*, 17 March 1975.

(86) انظر [A/56/210](#) و [E/CN.4/2002/58](#).

(87) ICRC, *Starvation, Hunger and Famine in Armed Conflict* (2022); and [A/HRC/5/5](#). See also International Law Commission, *Draft principles on protection of the environment in relation to armed conflicts* (2022), principles 10–11 and 19–22.

(88) انظر البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949، المادة 54(2)؛ والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1949، المادة 14؛ و؛ International Humanitarian Law Databases, Rule 54 Customary IHL Database؛ وقراري مجلس الأمن 2417(2018) و 2573(2021).

(89) ICRC, *Commentary on the Additional Protocols*, p. 655.

الأجل على الحق في الغذاء: فالمواد الغذائية أو منشآت مياه الشرب، على سبيل المثال، يجوز أن تتعرض للهجوم "عندما تقتضي ذلك الضرورة العسكرية القاهرة" لكي يدافع طرف ما عن إقليمه الوطني⁽⁹⁰⁾.

66- مثال آخر على عدم حماية قوانين الحرب الحق في الغذاء على نحو كاف هو قواعدها المتعلقة باستعمال التجويع كوسيلة من وسائل الحرب. وفي حين يحظر القانون الدولي الإنساني تجويع المدنيين، يظل تجويع المقاتلين عملاً مشروعاً⁽⁹¹⁾. ويدين المقرر الخاص هذا الاستثناء: فتجويع أي شخص، بصرف النظر عن وضعه القانوني في النزاع المسلح، هو شكل من أشكال القتل البطيء والقاسي. وهو أيضاً شكل عشوائي من أشكال القتل بمعنى أنه من المستحيل فعلياً فصل تجويع المقاتلين عن تجويع المدنيين. وينتهك التجويع على نحو عشوائي حقوق الإنسان غير القابلة للتقييد، مثل الحق في الحياة وحظر المعاملة القاسية واللاإنسانية.

67- ويستند التمييز بين المقاتلين والمدنيين في قوانين الحرب فيما يتعلق بالتجويع إلى فرضية أن سلاسل الإمداد المدنية والعسكرية والإنسانية يمكن فصلها عن بعضها البعض. والحاصل هو أن سلاسل التوريد هذه لا تتداخل فحسب، بل غالباً ما تكون شبيهاً واحداً. والنتيجة الحتمية لذلك هي أن الحصار المفروض على المقاتلين وإمداداتهم يزيد من خطر تجويع غير المقاتلين. ومن ثم يمكن القول إن قواعد الحرب المتعلقة بالتجويع بعيدة كل البعد عن واقع النزاعات المسلحة وإنها قد تشجع على نحو عشوائي الجوع وسوء التغذية والمجاعة.

2- القانون الجنائي الدولي

68- يشكّل استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب عن طريق منع الوصول إلى الغذاء، بما في ذلك العرقلة المتعمدة لإيصال إمدادات الإغاثة، انتهاكاً خطيراً للقوانين والأعراف المنطبقة على النزاعات المسلحة الدولية ويمثل جريمة حرب⁽⁹²⁾. ومع ذلك، يُلاحظ أن معظم حالات المجاعة التي تحدث اليوم تقع في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية. وفي عام 2018، قادت سويسرا، بدعم من هولندا، عملية لاعتماد تعديل لنظام روما الأساسي من أجل إدراج التجويع في قائمة جرائم الحرب المعترف بها التي قد تُرتكب في النزاعات المسلحة غير الدولية⁽⁹³⁾. ويُشجّع المقرر الخاص جميع الدول على قبول التعديل و/أو التصديق عليه.

69- وفي الوقت ذاته، يشير المقرر الخاص إلى الحدود التي ينطوي عليها القانون الجنائي الدولي فيما يتصل بإنهاء العنف وإقامة العدل. فالقانون الجنائي الدولي لا يمكن أن يقيم العدل التصحيحي ولا أن يخفف من معاناة من يُحرمون الوصول إلى الغذاء لأنه لا يمكن أن يسائل إلا الأفراد الذين يمكن التعرف عليهم - وحتى في هذه الحالة، تظل المساءلة محصورة في الأشخاص الطبيعيين فقط ولا تشمل الشركات.

(90) البروتوكول الإضافي الأول، المادتان 54(ب) و54(5).

(91) البروتوكول الإضافي الأول، المادة 154(1)؛ والبروتوكول الإضافي الثاني، المادة 14؛ و: قرار مجلس الأمن 2417(2018)، الفقرة 5. انظر أيضاً: Yves Sandoz, Christophe Swinarski and Bruno Zimmermann, eds., *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949* (Martinus Nijhoff, 1987), paras. 144–1460; United Kingdom Manual on the Law of Armed Conflict, para. 5.19; and United States Department of Defense Law of War Manual, para. 17.9.2.1.

(92) نظام روما الأساسي، المادة 8(ب)15.

(93) ورقة مقدمة من حكومة سويسرا.

والنتيجة هي لفت انتباه الجمهور إلى أفعال جان مزعوم بدلاً من الناجين من العنف. ويمكن أن تكون لهذا الأمر تداعيات. فقد يؤدي إلى مساواة العدالة بالمساءلة الجنائية⁽⁹⁴⁾.

70- وعلاوة على ذلك، لا تعترف المساءلة الجنائية الدولية بالتجوع كجريمة حرب إلا عندما تُرتكب عمداً. وكما شُهد في حالة تعطل أسواق المواد الغذائية جراء الغزو الروسي لأوكرانيا، فبسبب الطابع النظمي للعنف، يمكن أن يؤدي حدوث نزاع مسلح في منطقة واحدة مصدرة للأغذية إلى موجة من الجوع والمجاعة في مناطق ليس فيها نزاع. وينبغي ألا يحول السعي إلى الإدانة الجنائية الدولية لجرائم الحرب المتعلقة بالغذاء دون معالجة الأسباب الهيكلية الملحة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق للحق في الغذاء في مناطق النزاع وخارجها.

خامساً- العنف الإيكولوجي

71- تتطوي المنظومات الغذائية الصناعية على تأثير بيئي هائل وتنتهك الحق في الحياة والصحة والماء والغذاء والتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة⁽⁹⁵⁾. وينبعث من المنظومات الغذائية ما يقرب من ثلث غازات الدفيئة في العالم⁽⁹⁶⁾. وعلاوة على ذلك، فبسبب تغير المناخ، يتناقص التنوع البيولوجي نتيجة للتلوث، والتدمير الإيكولوجي، وإزالة الغابات، وإزالة الحواجز الإيكولوجية الواقية⁽⁹⁷⁾. ويهدد الانقراض اليوم نحو مليون نوع من الحيوانات والنباتات التي قد يختفي كثير منها في غضون عقود⁽⁹⁸⁾. وأدت الزراعة الصناعية المكثفة والسياسات الغذائية الموجهة نحو التصدير إلى حجم كبير من هذا الضرر⁽⁹⁹⁾.

72- وعادة ما يُطرح الإشكال ضمن إطار تقني باعتباره مسألة تقنية مرتبطة بعدم وجود سياسات بيئية فعالة تتوخى تطبيق نهج حريص في إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها⁽¹⁰⁰⁾. ومع ذلك، يشدد المقرر الخاص على أن المنظومات الغذائية تقوض علاقة الناس بالبيئة، مما يؤدي بهم إلى الانفصال عن النظم الإيكولوجية التي يعيشون منها وإلى تسببهم في تدميرها. ويسلط التسليم بما تتطوي عليه هذه الدينامية من عنف بيئي الضوء على حقيقة أنه لا يمكن فصل الضرر البيئي عن الضرر البشري. ويجب على العالم أن يبتعد عن الاقتصاد القائم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وعن علاقات التبعية.

Maxine Kamari Clarke, "The Rule of Law through Its Economics of Appearances: The Making of the African Warlord", *Indiana Journal of Global Legal Studies*, vol. 18, No. 1 (2011) (94)

انظر A/76/179. (95)

www.fao.org/news/story/en/item/1379373/icode/ (96)

World Health Organization, Convention on Biological Diversity and United Nations Environment Programme, *Connecting Global Priorities: Biodiversity and Human Health: A State of Knowledge Review*, 2015 (97)

Eduardo Brondizio and others, *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services* (IPBES Secretariat, 2019) (98)

انظر A/76/237. (99)

التعليق العام رقم 12 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرات 7-8 و25. (100)

73- ويصف البعض العنف الإيكولوجي الناجم عن تغير المناخ بأنه "عنف بطيء"، والفكرة هي أن الكثير من الضرر والموت اللذين يسببهما ليس أنياً أو مثيراً للذهول، ولكنه تدريجي وغير مرئي⁽¹⁰¹⁾. ومن الأهمية بمكان في سياق العنف الإيكولوجي البطيء عدم إغفال المسؤوليات التاريخية⁽¹⁰²⁾.

ألف- الحقوق المتعلقة بالأراضي والإصلاح الزراعي الحقيقي وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

74- يتحدد جانب كبير من مصير الناس في نهاية المطاف من خلال وصولهم إلى الأراضي وقدرتهم على السيطرة عليها وإدارتها. ويشكل الوصول إلى الأراضي وضمان حقوق الحياة عاملاً أساسياً في التمتع بالحق في الغذاء. ويؤدي الحد من وصول الناس إلى الأراضي أو تطبيق أنظمة حياة غير عادلة إلى جعل فئات معينة - مثل النساء، والأشخاص الذين يُعاملون من منطلق عنصري، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية - أكثر هشاشة إزاء آثار تغير المناخ. وتؤدي حقوق الحياة غير الملائمة وغير الآمنة إلى حدوث نزاعات وتدهور للبيئة في سياقات الاقتتال بين المستخدمين المتنافسين من أجل السيطرة على هذه الموارد. وثمة إجماع علمي وسياساتي متزايد مؤداه أن ضمان حصول الناس على الأراضي وحماية حقوق الحياة يوفران لهم الموارد والأمن اللازمين للتكيف مع تغير المناخ. وتسمح حقوق الأراضي القوية والآمنة أيضاً للناس بإعمال التغييرات التي تتطلب جهداً وموارد كبيرين وتمنحهم الاستقرار المطلوب للاستفادة من المكاسب التي تتحقق على المدى المتوسط والطويل⁽¹⁰³⁾.

75- ويمكن للدول الأعضاء الاستعانة بما هو متاح من إرشادات بشأن كيفية تقوية الحقوق المتعلقة بالأراضي بالاستناد بداية إلى "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني"، التي وضعتها اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي. وتحظى الخطوط التوجيهية المذكورة بدعم كبير من المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال التجارية على حد سواء، كما تمثل خطوة مهمة في ترسيخ إدارة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية المرتبطة بها من منظور قائم على حقوق الإنسان.

76- ويتلقى المقرر الخاص بانتظام تقارير، لا سيما من الفلاحين والشعوب الأصلية، بشأن أشخاص يُبعدون ويحرمون من الوصول إلى أراضيهم ومناطقهم. وينجم نزع الملكية والاحتلال عن الضغط الاقتصادي الناشئ عن المستثمرين والمشاريع الضخمة التي تقيمها الحكومات والشركات⁽¹⁰⁴⁾. ويحدث هذا الإشكال في جميع المناطق ويؤدي إلى آثار متكررة تدفع الناس إلى الفقر، بسبل غالباً ما تتجسد في تدمير سبل عيشهم و/أو إجبارهم على أن يصبحوا عمالاً مهاجرين. ولا يحرمهم ذلك من الوصول إلى الغذاء فحسب، بل يحرمهم أيضاً من الوسائل والمستحقات التي تكفل الحصول عليه.

77- ويساور المقرر الخاص القلق أيضاً إزاء تزايد نسب التهديدات والاعتداءات التي تطل المدافعين عن الأرض والبيئة، الذين غالباً ما ينحدرون من مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات التي تُعامل من

(101) Rob Nixon, *Slow Violence and the Environmentalism of the Poor* (Cambridge, Harvard University Press, 2011).

(102) Julia Dehm, "Climate change, 'slow violence' and the indefinite deferral of responsibility for 'loss and damage'", *Griffith Law Review*, vol. 29, No. 2 (2020).

(103) A/77/177.

(104) ورقات مقدمة من: Mexico, FIAN Colombia, FIAN Haiti, FIAN Indonesia, University of Miami Human Rights Clinic, response from the Catholic Agency for Overseas Development, the Food Rights Alliance on Uganda, APN, PAN Asia Pacific, Centro de Estudios Rurales, Ambientales y Apoyo Legal.

منطلق عنصري⁽¹⁰⁵⁾. ومن المعروف أن الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق المجتمع المتعلقة بالأراضي وعن النظم الإيكولوجية هم مدافعون عن حقوق الإنسان⁽¹⁰⁶⁾. ولا تكتفي الشركات التجارية العاملة في المجال الزراعي بانتهاك حقوق الإنسان والإفلات من العقاب من خلال نشاطها التجاري، بل إنها كثيراً ما تتورط أيضاً في قتل المدافعين عن حقوق الإنسان⁽¹⁰⁷⁾. وعادة ما يكون الهدف من تهديد المدافعين عن الأرض والبيئة ومهاجمتهم وقتلهم هو تخويف المجتمعات المحلية، ومنع الناس من الدفاع عن أراضيهم، وبالتالي يجب النظر إلى تلك الأعمال على أنها أعمال إرهاب واغتيال.

باء - حق المزارعين والشعوب الأصلية في حفظ البذور واستخدامها وتبادلها وبيعها بحرية

78- البذور هي الحياة، لكن بعض نظم إدارة البذور تتناول المسألة من منطلق الملكية الخاصة. وتسيطر أربع شركات للكيماويات الزراعية على 60 في المائة من السوق العالمية للبذور و75 في المائة من السوق العالمية لمبيدات الآفات. ويعني هذا التركيز في السوق أن عدداً صغيراً من الشركات يتحكم بصورة غير عادلة في أسعار البذور. وأي زيادة في أسعار البذور (وغيرها من المدخلات) تجعل من الصعب على صغار المزارعين الحصول على البذور، كما شهد خلال اضطرابات سلسلة التوريد في سياق جائحة كوفيد-19. ويُنتج "الأربعة الكبار" أيضاً معظم الكيماويات الزراعية المرتبطة بالبذور المعدلة وراثياً. وتتسبب هذه الكيماويات الزراعية في تلويث البيئة وتقليل التنوع البيولوجي، الأمر الذي يقلل من قدرة القطاع الزراعي على الصمود ويجعل المزارع أكثر عرضة لصددمات تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، يتسبب الاستخدام المتزايد لمبيدات الآفات في الإضرار بصحة العمال الزراعيين والمزارعين والمجتمعات⁽¹⁰⁸⁾.

79- ويمكن أن يستفيد الجميع من وجود منظومة بذور قائمة على احترام حق المزارعين والشعوب الأصلية في حفظ البذور واستخدامها وتبادلها وبيعها بحرية⁽¹⁰⁹⁾. وتمكّن نظم البذور التي يديرها المزارعون والشعوب الأصلية من ترسيخ منظومات غذائية أكثر قدرة على تحمل تغير المناخ والآفات ومسببات الأمراض: فكلما كانت المنظومة الغذائية أكثر تنوعاً وأكثر دينامية ضمن النظام البيئي العالمي كلما زادت فرصة أن تتطوي الأنواع المحفوظة على سمة بعينها تمكنها من التكيف مع البيئة المتغيرة (وبالتالي تمرير هذه السمة). وبما أن البشرية تعتمد على النباتات في الغذاء والألياف وفي إدامة نظام إيكولوجي فعال، فإن الحق في الحياة يتعرض للخطر عندما تتعرض نظم بذور المزارعين لصعوبات أو عندما يضعف دعمها. فهي جزء لا يتجزأ من التنوع الجيني والزراعي في العالم وأساس لجميع المنظومات الغذائية⁽¹¹⁰⁾.

(105) إسهام مقدم من: من منظمة Catholic Agency for Overseas Development؛ انظر:

؛ www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists/last-line-defence/
و https://cafod.org.uk/content/download/56617/776987/version/3/file/Protecting%20our%20communities%20in%20Latin%20America_v5.pdf
و https://d3o3cb4w253x5q.cloudfront.net/media/documents/2022_4_the_hidden_iceberg.pdf

(106) انظر A/71/281 و A/HRC/41/54، الفقرة 59.

(107) Global Witness, *Defending Tomorrow: the climate crisis and threats against land and environmental defenders*, 2020.

(108) انظر A/HRC/49/43.

(109) انظر المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، المادة 9؛ وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، المادتان 19-20؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 31.

(110) انظر A/HRC/49/43.

سادساً - الطمس

80- يمكن أن يشير الطمس إلى "ممارسة اللامبالاة الجماعية التي تجعل بعض الأشخاص والمجموعات غير مرئيين"⁽¹¹¹⁾. وهو ينشأ من الخطابات التي تحددها وتنتجها الأجنداث السياسية، الأمر الذي يثير أسئلة من قبيل: ما هي الجهة التي تُدرَس وتُسرَد حكاياتها ومن يتولى ذلك؟ وما هي الجهة التي تولى الأولوية لمعارفها وخبرتها؟ وما هي الجهة التي يُعترف بنضالاتها؟ ومن هم الموتى الذين يُحزن عليهم؟

الأرض وتقرير المصير

81- لا يقتصر نزع الملكية والاحتلال على كونهما يشكلان ضرباً من العنف الإيكولوجي الممارس ضد الحقوق المتعلقة بالأراضي، بل إنهما قد يؤديان أيضاً إلى تقويض حق الناس في تقرير المصير وإلغاء وجودهم في ذاته. لقد جرد المستوطنون في جميع أنحاء العالم الشعوب الأصلية من أراضيها من خلال المذاهب القانونية القائمة على الاكتشاف والأرض المشاع، مثلما يتضح من العبارة المعروفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". ويأتي الطمس التدريجي والفوري عندما تجرد المجتمعات المحلية من أراضي أجدادها عن طريق الاستيلاء على أراضيها أو احتلالها، وهو ما يتركها مشردة ومشتتة ومنسية. وحول ذلك العديد من المناطق ذات التنوع البيولوجي إلى مساحات لاستخراج الموارد والتعبئة للتصدير، يشيع فيها الجوع وسوء التغذية.

82- وفي المكسيك، أبعثت مجتمعات الشعوب الأصلية وهُجرت من خلال الاستيلاء على أراضيها، الأمر الذي أتاحته اتفاقات التجارة الحرة وسياسات الليبرالية الجديدة المتبعة في القطاع الزراعي والمبررة بادعاءات زيادة إنتاج الغذاء. وحرمت هذه السياسات المجتمعات المذكورة ليس فقط من سبل عيشها ولكن أيضاً من هويتها، مما تسبب في هجرتها إلى المناطق الحضرية وأدى إلى تفاقم الفقر الحضري ومزيد من العنف⁽¹¹²⁾. وفي كمبوديا، أثر مخطط اقتصادي يشمل منح امتيازات في مجال الأراضي تأثيراً كبيراً على حقوق صغار المزارعين المتعلقة بالأراضي. وبموجب هذا المخطط، فقد العديد من المزارعين أراضيهم بعد أن ضُمت إلى امتيازات ألت ملكيتها وتشغيلها لشركات محلية⁽¹¹³⁾. وينطوي مشروع سد بولافارام في الهند على تأثير مدمر على المجتمعات الريفية، إذ من المتوقع أن يفقد ما يقدر بنحو 70 000 شخص سبل عيشهم كلياً أو جزئياً⁽¹¹⁴⁾. وفي غواتيمالا، استُبعثت شعوب المايا والغاريفونا والزينكا وهُمشت لصالح مؤسسات أعمال محلية وشركات عبر وطنية (في سياق مشاريع الطاقة الكهرمائية والزراعة الأحادية المحصول والتعدين) وغيرها من الجماعات القوية⁽¹¹⁵⁾. وللأسف، ليست هذه الحالات أمثلة معزولة. فالمكلف بالولاية يتلقى ادعاءات بشأن حالات مماثلة من أجزاء أخرى كثيرة من العالم.

83- وتتمثل إحدى الأدوات القانونية القوية التي تمتلكها الشعوب الأصلية لحماية أراضيها وحياتها من العنف في المبدأ القانوني المتمثل في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة - أي حق الشعوب الأصلية في إعطاء أو حجب موافقتها بشأن أي إجراء من شأنه أن يؤثر على أراضيها أو أقاليمها أو حقوقها⁽¹¹⁶⁾. ويتيح "إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية" للمجتمعات

(111) Parul Sehgal, "Fighting 'Erasure'", *The New York Times*, 2 February 2016

(112) ورقة مقدمة من المكسيك: El Colegio de México, Mexico City

(113) ورقة مقدمة من: PAN Asia Pacific

(114) المرجع نفسه.

(115) ورقة مقدمة من: Fastenaktion

(116) انظر، في جملة أمور: إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 10.

الريفية من غير الشعوب الأصلية أداة قانونية تلزم الدول بالتشاور والتعاون بحسن نية مع الفلاحين، بما يكفل المشاركة النشطة والحرّة والفعّالة والهادفة والمستتيرة للأفراد والجماعات في عمليات صنع القرار ذات الصلة، بمراعاة اختلال توازن القوى.

84- وشكّل تدمير الأراضي الزراعية ومناطق الرعي والقنص والصيد والبحث عن المأكّل، ولا يزال، الطريقة الأكثر شيوعاً لطمس وجود الناس من مواطنهم. ومن ثم، فإنّ الفلاحين والرعاة والصيادين والشعوب الأصلية الذين يطالبون بحقهم في الأرض وفي إدارة مناطقهم يمارسون حقهم في تقرير المصير والسيادة على أراضيهم ومواردهم. ويدعو المقرر الخاص جميع الدول الأعضاء إلى احترام وحماية هذه الحقوق المجتمعية، لأنها تشكل حجر الزاوية لوجود هذه المجتمعات في حد ذاتها.

سابعاً- الاستنتاجات

85- يشكّل العنف الكامن في المنظومات الغذائية مسألة نظمية. فهو نتيجة لخيارات بشرية، وليس عنصراً طبيعياً أو مكوناً لا مناص منه. وكثيرة هي المنظومات الغذائية التي تعتمد على العنف وتنتجه. وينتشر العنف في المنظومات الغذائية خلال أوقات السلم والنزاع المسلح على حد سواء.

86- ويتسم العنف النظامي بتقاطعه وترابطه وبطابعه المتكرر. وتجمع العنف النظامي واللامساواة الهيكلية علاقة حلقة مفرغة. فاللامساواة الهيكلية تجعل أعداداً كبيرة من الناس أكثر عرضة للعنف، وهو ما يفسر سبب تعرض الأفراد وفئات الأشخاص المحرومين هيكلياً لأشكال متعددة من العنف في وقت واحد وبصورة متواترة.

87- وقد بين المقرر الخاص ذلك في حالة أربعة أشكال من العنف: التمييز واللامساواة؛ والإيذاء البدني أو المساس بالسلامة البدنية والعقلية للأشخاص؛ والعنف الإيكولوجي؛ والطمس.

88- ويعدّ العنف النظامي واللامساواة الهيكلية في المنظومات الغذائية سمة مركزية من سمات الاقتصاد العالمي تدعمها علاقات التبعية بين الأفراد والبلدان والمؤسسات المالية الدولية والشركات. ويعتمد هذا الاقتصاد أيضاً على ممارسات الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية التي تعطل العلاقات الاجتماعية والبيئية للناس وتقوض صحة الإنسان والبيئة.

89- ويحدّ العنف النظامي من وصول الناس إلى ضروريات الحياة، مثل الأرض والبذور والمياه والعمل الكريم، أو يحرمهم منها. ويتيح أيضاً لعدد صغير نسبياً من الأفراد والشركات عبر الوطنية والبلدان قدرة أكبر على الوصول إلى ضروريات الحياة والتحكم فيها. ومن ثمّ يشكل العنف النظامي أيضاً رافداً مهماً للامساواة الهيكلية. وتؤدي هذه الحلقة من اللامساواة الهيكلية والعنف النظامي إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

90- ويرى المقرر الخاص أن تهيئة الظروف السانحة لإعمال الحق في الغذاء إعمالاً تاماً تستدعي وجوباً القضاء على كل أشكال العنف الكامنة في جميع جوانب المنظومة الغذائية.

91- ولا يتحقق إعمال الحق في الغذاء بمجرد الاعتراف بهوية الناس والاستماع إلى مطالبهم، بل تسهم فيه أيضاً قدرة المجتمعات على بناء حملات تتمحور حول علاقات التضامن⁽¹¹⁷⁾.

92- ولا يعني كون الناس عرضة للعنف أنهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة. فهم قد نجوا من العنف. وهم بذلك يملكون القوة ما داموا على قيد الحياة. وكثير منهم بذل كل قوته في مواجهة عنف المنظومة

(117) ورقة مقدمة من: Masifundise.

الغذائية ومنهم من قُتل. وإذا كان للموتى أن يحققوا العدالة، فبإمكانهم كذلك أن يكونوا مصدر قوة تلهم الناجين.

ثامناً - التوصيات

93- يوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) إزالة العنف بجميع أشكاله من جميع جوانب المنظومة الغذائية؛

(ب) نبذ الاقتصاد المعتمد على علاقات التبعية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والانتقال صوب الزراعة الإيكولوجية⁽¹¹⁸⁾.

94- وللتصدي لأشكال معينة من العنف المرتبط بالمنظومات الغذائية، يقدم المقرر الخاص التوصيات الواردة أدناه.

التمييز

95- يوصي المقرر الخاص بأن تركز الدول الأعضاء مساراتها الغذائية الوطنية لضمان المساواة الجوهرية لجميع الناس بصرف النظر عن القدرة، أو الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، أو الوضع القانوني، أو السن، أو نوع الجنس، أو العرق، أو الشريحة الاجتماعية، أو الدين، أو الأصل الإثني، أو الفئات التمييزية الأخرى. ويشمل ذلك الاعتراف بأن الأفراد يتعرضون للتمييز والعنف الكامن في المنظومات الغذائية على نحو تتقاطع فيه هويات مختلفة.

الإيذاء البدني: العنف الجنساني في مجال العمل

96- يوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) اعتماد وتنفيذ ورصد "اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التجمع (الزراعة)، لعام 1921 (رقم 11)"، لأن العضوية النقابية والمساومة الجماعية تمثلان أهم السبل الأساسية التي تكفل حماية الناس من العنف الجنسي والعنف الجنساني؛

(ب) التصديق على جميع صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة وتنفيذها ورصدها، مثل الاتفاقية رقم 190 والتوصية المتعلقة بمكافحة العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 206)؛

(ج) كفاية أن ينفذ أرباب العمل سياسة عدم التسامح المطلق مع التحرش الجنسي، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

97- ويوصي المقرر الخاص بأن ينفذ أرباب العمل سياسة عدم التسامح المطلق مع التحرش الجنسي، بما يشمل الإقرار بمسؤوليتهم عن أي تحرش جنسي يتعرض له مستخدموهم.

الإيذاء البدني: التدابير القسرية الانفرادية

98- يوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) إلغاء أي تدابير قسرية انفرادية أو تقليصها إلى أدنى حد؛

(118) انظر A/77/177.

(ب) منع أي آثار سلبية للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحماية من أي إفراط في امتثال المؤسسات المالية لأنظمة الجزاءات؛

(د) إتاحة إعفاءات أوسع نطاقاً وإجراءات أبسط، وكفالة ألا تعرقل أنظمة الجزاءات إيصال المساعدات الإنسانية.

الإيذاء البدني: النزاعات المسلحة

99- يوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بعدم إجازة تجويع أي شخص، سواء كان مقاتلاً أو غير مقاتل، في جميع الأوقات، مسلماً بأن التجويع هو دائماً انتهاك لحقوق الإنسان.

100- ولكسر حلقة الجوع والنزاعات المسلحة، ينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم بالحق في الغذاء وبالقضاء على الجوع رغم النزاعات المسلحة.

101- ويتطلب فهم كيفية فصل حلقة الجوع عن النزاعات المسلحة أن تراعي الدول الأعضاء عند تحليل النزاعات المسلحة السياق المرتبط بجميع المنظومات الغذائية ذات الصلة؛ وفي هذا الصدد، يوصي المقرر الخاص بشدة بأن يُستردد بـ "إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة" الذي وضعته لجنة الأمن الغذائي، وهو أداة سياساتية تقوم على التفاوض بين الدول الأعضاء، وتستند إلى القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويدعمها المجتمع المدني بقوة⁽¹¹⁹⁾.

102- ولا يوجد تعريف متفق عليه للأزمة الممتدة. غير أن تجلياتها قد تشمل اختلال سبل العيش والمنظومات الغذائية، وارتفاع نسب المراضة والوفيات، وتزايد النزوح. وعلى الرغم من أن النزاعات المسلحة ليست كلها طويلة الأمد أو متكررة، تظل أسباب وتجليات النزاع المسلح هي نفسها إلى حد كبير مقارنة بالأزمة الممتدة. والواقع أنه مع تواصل مسلسل تغير المناخ، وتراجع التنوع البيولوجي، وظهور أوبئة جديدة، فمن المتوقع أن ينشأ المزيد من النزاعات الممتدة - ما لم يُبادر إلى عملية سياسية متضافرة ومتعددة الأطراف عمادها حقوق الإنسان.

103- ويشكّل "إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة" أداة فريدة من نوعها لأنه يركز على تسوية وتفادي الأسباب الكامنة وراء حدوث الأزمات الممتدة وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. فهو يمهّد الطريق لمنع حدوث الأزمات والتعافي منها وإنعاش المنظومات الغذائية. ويتسم الإطار باتساق أكبر مقارنة بثلاثية "العمل الإنساني - التنمية - السلام" التي وُضعت في مناهج سياساتية أخرى، والتي تظل غامضة في معالجتها لأسباب الموضوعية والتزامات حقوق الإنسان.

العنف الإيكولوجي

104- يوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) احترام الحقوق المتعلقة بالأراضي وحمايتها وضمانها وسن إصلاح زراعي حقيقي من خلال وضع قوانين وسياسات تتماشى مع "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني"، وإعلان الأمم المتحدة

بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛

(ب) حماية المدافعين عن الأرض والبيئة، والقضاء على ما يتعرض له هؤلاء المدافعون من اغتيالات وتجريم ومضايقة وتمييز.

105- وفيما يتعلق بالبذور، يذكر المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان بتقريره السابق عن البذور⁽¹²⁰⁾، ويكرر التأكيد على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تضطلع بما يلي:

(أ) التأكيد من جديد على أن حقوق المزارعين والشعوب الأصلية والعمال هي من حقوق الإنسان؛

(ب) الاستناد في نظمها الوطنية للبذور إلى "المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة" وقانون حقوق الإنسان المنصوص عليه في صكوك مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

الطمس

106- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يعترف بالحقوق المتعلقة بالأراضي والعمل كجزء من التزام دولي مناهض للاستغلال ونزع الملكية والاحتلال في المنظومات الغذائية.

107- ويوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) دعم المشاركة الهادفة والميسرة في المنتديات الوطنية والدولية ذات الصلة بإدارة المنظومات الغذائية؛

(ب) إزالة جميع الاستثناءات الزراعية المتعلقة بحقوق العمال ووسائل حمايتهم؛

(ج) إعادة تأكيد المبدأ القانوني المتمثل في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، كما هو منصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي مواضع أخرى، وكفالة سنه بمعناه الكامل في جميع السياقات الوطنية والدولية ذات الصلة من جانب جميع الأطراف المعنية؛

(د) إعادة تأكيد الواجب القانوني المتمثل في التشاور والتعاون بحسن نية مع الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، كما هو منصوص في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛

(هـ) دعم الحفاظ على المعارف التقليدية وحمايتها وتطويرها ونشرها؛ ويشمل ذلك تعزيز الآليات الوطنية والدولية التي تركز التعاون المتبادل والمثمر بين أصحاب المعارف التقليدية والعلمية.